Journal Of the Iraqia University (76-2) 31 – May (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

السياسة الجنائية في مواجهة رمي النفايات في الاماكن العامة في بغداد

م.م علاء محسن ناصر

مدرس مساعد في الجامعة العراقية مكتب مساعد رئيس الجامعة للشؤون الإدارية

Criminal Policy in Addressing Littering in Public Places in Baghdad

M.M. Alaa Mohsen Nasser

Assistant Lecturer at the Iraqi University, Office of the Assistant to the University President for Administrative Affairs

alaa.m.naser@aliraqia.edu.iq

المستخلص

هدف البحث الموسوم "السياسة الجنائية في مواجهة رمي النفايات في الاماكن العامة في بغداد" الى تناول موضوع رمي النفايات في الاماكن العامة في بغداد والسياسة الجنائية المتبعة تجاه هذه الظاهرة من خلال اعتماد المنهج الوصفي وتم التطرق في المبحث الاول الى تعريف مفاهيم البحث.ف يحين تم استعراض تجارب بعض الدول في موضوع معالجة النفايات اما المبحث الثالث فقد ركز على ظاهرة انتشار النفايات في العاصمة بغداد وتناول المخاطر التي تعصف بها من الناحية الصحية والبيئة والجمالية واثارها الكبيرة . اما المبحث الثالث فقد ركز على الجهات المعنية بملف النظافة والبيئة ومعالجة النفايات ومهامها والسياسة الجنائية المتبعة وسبب اخفاقها في بغض المناطق من العاصمة .وتم التوصل الى استنتاج عدم تطبيق الكثير من النصوص القانونية في معاقبة المخالفين وعدم التركيز على الجانب التوعوي مادى الى عدم فعالية تلك السياسية واوصى الباحث بضرورة تفعيل تطبيق النصوص القانونية العقابية ووضع الية لمراقبة المخالفين اضافة الى الجانب التوعوي خصوص من خلال تفعيل الجانب الاعلامي .الكلمات المفتاحية : السياسة الجنائية , النفايات , الأماكن العامة , بغداد

Abstract

The research entitled "Criminal Policy in Addressing Littering in Public Places in Baghdad" aims to address the issue of littering in public places in Baghdad and the criminal policy adopted towards this phenomenon. The descriptive approach was employed, and the first section defined the research concepts. The experiences of some countries in waste management were reviewed, while the third section focused on the phenomenon of waste proliferation in the capital, Baghdad, and addressed the health, environmental, and aesthetic risks it poses, as well as its significant impacts. The third section focused on the authorities responsible for cleanliness, the environment, and waste management, their duties, the applicable criminal policy, and the reasons for its failure in certain areas of the capital. The study concluded that the lack of enforcement of many legal provisions for punishing violators and the insufficient focus on public awareness campaigns led to the ineffectiveness of these policies. The researcher recommended the necessity of activating the enforcement of punitive legal provisions, establishing a mechanism for monitoring violators, and intensifying public awareness efforts, particularly through media outreach.Keywords: Criminal policy, waste, public spaces, Baghdad

المقدمة

لقد اصبح موضوع رمي النفايات في الاماكن العامة في العاصمة مشكلة تستفحل كل يوم حتى تحولت كثير من مناطق وساحات وشوارع بغداد الى مايشبه مكب للنفايات في ظل انعدام للخطوات الجدية لمعالجة هذه الازمة المستفحلة ورغم وجود النصوص التي تجرم وتضع العقوبات لهذه الافعال الانها لاتطبق غالبا على المخالفين فترى النفايات ترمى في كل مكان في المناطق السكنية ومن نوافذ السيارات وامام الدوائر والمستشفيات دون وازع او رادع حقيقي مع عدم تفعيل للقوانين او تفعيل للدور التوعوي لحث الناس على تجنب هذه الممارسات التي بالاضافة الى ماتحمله من

مخاطر كبير على الصحة والبيئة فهي تسيء الى جمالية المدينة وتاريخها وصورتها امام العالم فالزوار والسواح الى المدينة ينقلون المشاهد ويصورون السلبيات ومع كل هذه المظاهر التي اقل ماتوصل بانها تفتقر الى الحرص على المدينة فان دور الجهات المسؤولية غائب تماما فلا نشاهد اللوحات التوعوية التي تحث المواطن على الاهتمام بالنظافة كذلك فان وسائل الاعلام لم تتناول هذه الحالة ولم تركز عليها في حين تجد انها تتناول حالات هامشية وتسلط الضوء عليها ان ضعف السياسة الجنائية المتعبة في مواجهة تفشي ظاهرة رمي النفايات في شوارع العاصمة يثير الكثير من التساولات وعلامات التعجب والاستغراب ومع ذلك فنحن ننتظر الوقت الذي تلتفت اليه الحكومة ودوائرها المعنية لمعالجة الامر والتعامل معه بجدية وحزم .

وتتجلى مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بوجود حالة لايتم التعامل معها بجدية رغم خطورتها واثارها المترتبة وهي موضوع انتشار النفايات في مدينة بغداد مايسيء ويشوه المنظر الحضاري رغم تاريخ وعمق المدينة واستفحال هذه المشكلة في ظل ضعف السياسة الجنائية التي تعالج الموضوع وتتعامل معه بجدية .

اهداف البحث

يهدف البحث الى تناول موضوع رمي النفايات في الاماكن العامة في بغداد بغية تسليط الضوء عليه ولفت نظر الجهات المعنية من اجل العمل على معالجته من خلال تفعيل القوانين والتركيز على الجانب التوعوي .

منهج البحث

اعتمد البحث المهج الوصفي من خلال وصف ظاهرة رمي النفايات في الاماكن العامة في بغداد وقصور السياسة الجنائية في معالجتها وتحليلها والبحث في اسبابها وذلك من خلال اعتماد المصادر كذلك محاولة جمع الحقائق والمعلومات باطار معين.

السؤال الرئيس

هل السياسة الجنائية فاعلة في مواجهة رمي النفايات في الاماكن العامة في العاصمة بغداد ؟

الأسئلة الفرعية

١-هل تدرك الجهات المعنية خطورة تفشي ظاهرة رمي النفايات في الاماكن العامة سواء من الجانب الصحي او البيئي او الجمالي؟

٢-هل يمتلك المواطن ثقافة ووعي تمنعه من رمي النفايات في الاماكن العامة؟

الفرضيات

يفترض البحث ان رمي النفايات في الاماكن العامة في بغداد له اثار كبيرة خصوصا في مجال التاثير على البنى التحتية وكذلك الاساءة الى صورة المدينة وتاريخها وعراقتها وان السياسة الجنائية في مواجهة ذلك لاتتسم بفاعليتها .

١-قد يكون فعل رمي النفايات في الاماكن العامة فعل يترتب عليها اضرارا كبيرة من الناحية الصحية والبيئية والجمالية .

٢-ان غياب وسائل التوعية يؤثر على استفحال الامر حيث ان هناك الكثير من المواطنين لايمتلكون وعي وثقافة ولايعبأون بالاضرار الناجمة عن افعالهم برمي النفايات في الاماكن العامة

المبحث الاول المفاهيم :

في هذا المبحث سنعرف المفاهيم بغية تبسيطها وتوضيح ماتعنيه المصطلحات الواردة في البحث من خلال عدة مطالب.

المطلب الاول مفهوم السياسة الجنائية

مجموعة تعاريف لعل من ابرزها تعريف الفقيه الالماني فويرباخ حيث اعتبر السياسية الجنائية بانها "مجموعة من الوسائل التي يمكن اتخاذها في وقت معين في بلد ما من اجل مكافحة الاجرام فيه" في حين يعتبر كراماتيكا مهمة السياسية الجنائية البحث في افضل الوسائل التي تقي من الانحراف الاجتماعي والتصدي له وتتسم السياسة الجنائية بعدم الاستقرار في مختلف التشريعات الجنائية الوضعية وذلك كونها تعتمد على المؤثر السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتعتمد هذه التشريعات على وسائل القانون الجنائي في فرض الامن وفي الحقيقة ليس هناك تعريفا محددا للسياسة الجنائية في الجانب التشريعي او في القرارات التي تصدرها المحاكم (حسن خزعل عجيل ,السياسة الجنائية في التجريم و العقاب,مجلة مركزبابل للدراسات الانسانية ,٢٠٢٦,ص ١٧٥١)وتقوم السياسة الجنائية العقابية بالتحديد على تجريم الافعال وانتهاج سبيل فرض

العقوبة المناسبة لها وبالتالي يكون الهدف عقاب الفاعل او الجاني وتحقيق الردع لغيره وتحقيق الهدف الاهم وهو حماية المجتمع من تكرار تلك الجرائم (احمد سندس فخري واخرون ,السياسة الجنائية في مواجهة جريمة التحرش ,مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ,ص ١٩٩)

المطلب الثاني مفهوم النفايات

وهي اي نوع من المنتج او المادة الغير مرغوب فيها او الغير مستخدمة والتي تتطلب معالجة مناسبة وللنفايات تعاريف عدة منها المواد او المنتجات الغير مرغوب فيها او التي لايتم استخدامها وقد عرفتها اتفاقية بازل التي تتعلق بالتحكم بالتخلص من النفايات بانها"مواد او اشياء يتم التخلص منها او مطلوب التخلص منها بموجب احكام القانون الوطني,الذي يحدد مايمكن اعتباره ادارة سليمة بيئيا للنفايات الخطرة والممارسات التي تضمن ادارة هذه النفايات بطريقة تحمي صحة الانسان والبيئة من الاثار الضارة التي قد تنجم عن هذه النفايات"(دريعي,الوعي البيئي كاداة للسياسة العامة لادراة النفايات في العراق ,المجلة السياسية الدولية .ص٣٩٨) كذلك يمكن تعريف النفايات وعلى وجه الخصوص الصلبة بانها الاشياء التي لايمكن الاستفادة منها بشكل مباشر او التي يتم الاستغناء عنها ويتوجب التخلص منها او اعادة تدويرها او اعادة استخدمها او يمكن القول بانها المادة القابلة للنقل والتي يسعى مالكها للتخلص منها (رياض مرار سلمان ,واقع النفايات الصلبة في العراق والحد من اثارها البيئية ,مجلة سومر للعلوم الانسانية , ص ٢٥٣)كذلك تندرج ضمن النفايات القمامة المنزلية والتي تنتج عن الاستخدام البشري لمواد يتم استهلاكها وبالتالي تتحول الى مواد غير مفيدة وتشمل العديد من المكونات وتصنف الى فئتين غير عضوية وهي التي تشمل على سبيل المثال البلاستك والخشب والعلب المعدنية وماشاكل ذلك اما العضوية فهي تكون قابلة للتخمر مثل بقايا الطعام والخضروات وجميع مايكون قابلا للتحلل بفعل البكتيريا (اكريم ,واقع النفايات المنزلية في مدينة هون الليبية دراسة في جغرافية البيئة ,مجلسة شروس, ص٥١٣)

انواع النفايات الصلبة :

١-النفايات المنزلية :وهي النفايات الناتجة عن الساكنين في المدن وعلى اختلاف انواعها وهي مايفيض عن الحاجة في المنزل يوميا او اسبوعيا او شهريا او قد لاتكون بشكل دوري وانما تبعا لطبيعة تنظيم الانسان لحياته وفعالياته في المنزل والمحيط

٢-النفايات الصلبة الصناعية :وتنتج عن الصناعات سواء صناعة المعادن او الدباغة او الصناعة الكيمياوية وغيرها من النصاعات الاخرى وتشكل خطورة على صحة وسلامة الانسان .(ندى خليف محمد ,دور الوعي البيئي لدى الاسرة العراقية في التخلص من النفايات الصلبة (مدينة الرمادي-حي العزيزية,)مجلة المخطط والتنمية ٢٠١٧ ,ص٣١٤)

٣-مخلفات الطعام :وهي مايفيض من الاطعمة في المطابخ والمطاعم وتتصف بقابليتها ان تفسد وتتعفن

٤-المخلفات الزراعية :وتنتج عن النشاط الزراعي والحيواني ومخلفات المسالخ

٥-مخلفات البناء

٦-مخلفات اخرى :مثل الحيوانات النافقة

٧-مخلفات الصرف الصحي ومخلفات المستشفيات (اسراء موفق رجب,التباين المكاني للخدمات البلدية ,مجلة كلية المامون ,٢٠١٨ص ٣١-٣٢

المطلب الثالث مفهوم الاماكن العامة

وهي الاماكن التي بامكان اي شخص من عامة الناس الدخول فيها او المرور خلالها دون قيود او حتى تلك التي يكون دخولها مقابل رسم او وفق شرط حيث تعتبر اماكن عامة ومن امثلتها الحدائق العامة والميادين والشوارع وغيرها والضابط هو ان يكون المكان مفتوحا بصفة دائمة ويحق لعامة الناس الدخول اليه بحرية تامة دون اي تمييز (الشيشي ,الحماية الجنائية للاديان ,جامعة عين شمس ,ص ٧٩) ويمكن ان تطلق على الاماكن العامة تسمية الممتلكات العامة وهي جميع مايدخل في اطار الملكية العامة كالحدائق والمدارس والجامعات والمراكز الصحية والخدمية ودور العبادة وغيرها (موقع العتبة العلوية -قسم الشؤون الدينية)

المبحث الثاني تجارب دولية في التعامل مع مشكلة النفايات

الكثير من الدول في العالم بل اغلبها تتعامل مع موضوع النفايات بشكل مغاير فبعض الدول استسلمت وبالتالي اصبحت بيئة خطرة ومضرة بالصحة والاقتصاد اما بعض الدول فتعاملت بجدية وذكاء فصارت مصدر الهام لكثير من دول العالم وفي هذا المبحث سنركز على تجارب فاشلة لدول في التعامل مع انتشار النفايات واخرى اثبتت جدارتها في معالجتها.

المطلب الاول تجارب مريرة

هناك الكثير من التجارب والازمات التي مرت بها بعض الدول بسبب النفايات وانعدام وجود سياسة لمعالجة هذه الازمات وقد بلغت المخاطر حد يصل الى تهديد بقاء الحكومات وهو مايؤكد اهمية هذا الامر وتاثيره الكبير على المجتمعات وفشل ايجاد معالجات وسياسات فعالة وبغية الاستفادة من تلك التجارب لتجنب الاخطاء ووضع الحلول لتلك المشكلة قبل تفاقهمها

اولا –ازمة النفايات في لبنان :ارتبط ملف النفايات في لبنان العام ٢٠١٥ باغلاق المكبات بسبب ضغط المواطنين الذين يسكنون قرب تلك المكبات حيث تم اغلاق مطمر الناعمة في العاصمة اللبنانية بيروت وهو يعتبر المكب الرئيسي للنفايات في المدينة مادى الى التسبب بازمة غير مسبوقة نتيجة لتكدس الاف الاطنان من النفايات في العاصمة .هذه النفايات التي تقدر بحوالي ٢٨٠٠ طن منها حوالي ٤٥٠ طن كانت سابقا تلقى في مطمر الناعمة .وعلى مايبدو ان هذا الامر الكارثي كان متوقعا اذا اعتبرت تلك الخطوات بمثابة خارطة طريق اعتمدتها الحكومة لادارة ملف النفايات في لبنان قبل اشهر من وقوع الكارثة حيث لم يتم توفير بديل سواء للموقع او للشركة المعالجة والتي تحتكر ملف النفايات وهي شركة (سوكلين) المتهمة بالفساد ,ان تراكم النفايات سرعان ماتحول الى ازمة كبيرة وحركة اجتاحت الشارع حملت وسم "طلعت ريحتكم " واجتاحت التظاهرات البلاد احتاجا على سوء ادارة ملف النفايات (مهى بوهلال عبيد ,المدلول السياسي لازمة النفايات ,ص ٢٤٦-٢٤٧) تصدر موضوع ازمة النفايات عناوين الصحف اللبنانية وصارت تنقل المشاورات الحكومية حيث نقلت صحيفة النهار اخبارا عن تمدد مشكلة النفايات وصرح وزير الاشغال حينها غازي زعيتر للصحيفة "راسلت وزارة الداخلية والبلديات والدفاع والبيئة لاعلامهم بخطورة الوضع انا انذرت وارفع الصوت "وحمل الوزارات تلك الوزارات مسؤولية اي تقصير يضر بالسلامة العامة او سلامة الطيران .(محمد علي رعد ,الحكومة عالقة بن اكوام النفايات والازمة السياسية تنتظر حلا ,موقع العهد الاخباري) لم تنتهي هذه الازمة بشكل كامل بل عادت للظهور مجددا في العام ٢٠٢٤ حيث كانت الحكومة قد عالجت الامور بحلول ترقيعية لاترقى الى معالجة حقيقية في ظل الافتقار الى شبكات متطورة لجمع النفايات ونقلها اضافة لعدم وجود مكبات ملائمة وصحية او مراكز لتدوير النفايات مادى الى عودة تراكم النفايات في الشوارع (سالي جابر,ازمة النفايات في لبنان ...وجه اخر لتعقيدات المشهد السياسي ,سالي جابر,موقع رصيف)

ثانيا –ازمة النفايات في بنغلادش :كانت دكا عاصمة بنغلادش في وقت ما تمثل مركزا تجاريا وذلك لتوفر الطرقات النهرية الطويلة لكنها اليوم تعاني من التلوث حيث ووفقا لدراسة قامت بها منظمة البيئة والتنمية الاجتماعية (ESDO) في بنغلادش يتم القاء كميات هائلة من النفايات في منطقة بوريغانجا يوميا وتضيف الدراسة بوجود تلوث كبير في المياه نتيجة لمياه الصرف الصحي اضافة الى ادارة النفايات بشكل غير فاعل اضف الى ذلك ان هناك كميات كبيرة من النفايات الصناعية غير المعالجة ومياه الصرف الصحي من المنازل تصل الى مجرى نهر بوريغانجا مما يؤثر بشكل كبير على البيئة والطبيعة والحياة المائية على وجوه الخصوص والخطير في الامر ان العاصمة دكا تمثل تجمعا سكانيا كبيرا يصل الى ٢٠ مليون نسمة مما يؤشر الى كثافة سكانية عالية اذ تصنف دكا من المدن الاعلى كثافة سكانية في العالم (اس ام نجم ساكب ,التلوث الصناعي يجعل عاصمة بنغلادش "غير صالحة للعيش "موقع الاناضول) ان تكدس النفايات في المدينة يحمل مخاطر جمه حيث كشفت دراسات عن وجود صلة بين الروائح الت يتنبعث من النفايات والتاثير على الصحة وهي تمثل مشكلة كبيرة للعاملين والاسر المجاورة لتلك المكبات ويتحدث اهالي المناطق المجاورة لها عن ان حياتهم اصبحت لاتطاق بسبب الروائح المنبعثة وتلوث الهواء في المقابل وحسب تلك الدراسات فان الجهات المعنية لم تتخذ اي اجراءات او خطوات لمعالجة هذه المشكلة (شهريار حسن واخرون ,ممارسات ادارة النفايات في مكب دكا:معالجة التلوث الحضري والمخاطر الصحية ,journal-buildingscities.org)من الواضح ان دكا العاصمة تغرق في بحر من النفايات وتتصاعد خطورة الامر في ظل انعدام التحرك الجاد لمعالجة الامر وهو مايجب الحذر منه وتجنب ان تصل مدننا الى ماوصلت اليه تلك المدينة خصوصا ان الممارسات الخاطئة والانبعاثات لحرق النفايات وتراكم النفايات في الانهار والمجاري اصبحت امرا اعتياديا في العاصمة بغداد .

المطلب الثاني دول ملهمة

هناك بعض الدول التي استطاعات معالجة موضوع النفايات باسلوب صحيح وبسياسة واعية واخرى من جعلت من النفايات مورد للاستفادة اقتصاديا بدلا من ان تبقى عبئا تنوء به ان هذه التجارب يجب ان تكون مصدر الهام للبلاد خصوصا في العاصمة بغداد وبالتالي تتحقق مكاسب عدة في مجال السياسة والصحة والاقتصاد .وفي هذا المطلب سنتناول تجربة سنغافورة اضافة للاردن في معالجة موضوع النفايات.

اولا : معالجة النفايات في سنغافورة :تتجه سنغافورة الى تجربة فريدة من خلال وضع خطة للوصول الى "صفر مخلفات "واعتماد استراتيجية تتجه نحو تقليص حجم النفايات وتوسيع مساحة اعادة التدوير وتهدف الخطة الى جعل سنغافورة دولة مستدامة من خلال استخدام المصادر بفاعلية من

اجل الوصول الى القدرة على التكيف مع التغيرات التي تعصف بالمناخ باعتماد "الاقتصاد الدائري" وممارسة ادارة الموارد والمخلفات .وتهدف الخطة الى تقليص المخلفات في مكب نفايات "سيماكاو" بنسبة ٣٠٪ وصولا الى العام ٢٠٣٠ لاطالة امده .سنغافورة اعتمدت سياسة التوعية المجتمعية والتي تقوم على تشجيع المواطنين على تقليل الاستهلاك والحفاظ على الموارد وادارة نفايات الغذاء بطريقة صديقة للبيئة (غروي ,نفايات العالم تحاصر دول اسيان ومستقبل سنغافورة بلا مخلفات , موقع الانتدبندنت عربية) والامر المثير ان مكب سيماكاو في جزيرة بولا سيماكاو هو المكان الوحيد الذي يحوي مكب نفايات وقد يظن البعض عند وصولهم الى ذلك المكان بانهم سيشمون روائح كريهة او يشاهدون مكبا ضخما للنفايات الا ان الواقع عكس ذلك تماما فهذه الجزيرة التي يطلق عليها "جنة النفايات" تحوي مساحات واسعة من المناظر الطبيعية والمناطق الخضراء والحياة البرية (تقرير ,سنغافورة تدخل سباقا مع الوقت لانقاذ "جنة النفايات " ,موقع صحيفة الشروق الاوسط) ان تجربة هذا البلد تشكل مصدر الهام لكثير من الدول ويجب على الجميع ان يحذو حذوه من اجل بيئة نظيفة وامنة .

ثانيا:معالجة في الاردن :كان مجلس الخدمات المشتركة في الاردن هو من اخذ على عاتقه مهمة الدور التوعوي في ادارة موضوع النفايات وذلك من خلال عدة خطوات .

١-القيام بحملات توعية تخص جمع وفرز المواد القابلة للتدوير وتبيين شروط العناية بالصحة والنظافة خصوصا فيما يخص البيئة

٢-تاسيس منتدى حواري يعنى بالشؤون البيئية والصحية في كل مجالس الخدمات المشتركة

٣-القيام بحملة توعية تتناول الجوانب البيئية والصحية للقيام بعملية الجمع للنفايات داخل المنازل

٤- وضع منصات اعلامية في كل منطقة يتبع لها مجلس الخدمات المشتركة هدف تلك المنصات العمل للترويج للوسائل النموذجية الفاعلة في جمع النفايات فيما يخص الجانب المحلي

٥-التوعية بخطورة واثار النفايات الخطرة على الصحة والبيئة (تركي عبد الله تركي عبيد ,التخطيط البيئي في ادارة النفايات بالمملكة الاردنية الهاشمية ,مجلة العلوم الانسانية والطبيعية)

المبحث الثالث انتشار النفايات في بغداد والمخاطر المحيقة

ان انتشار النفايات في الاماكن العامة في بغداد لم تعد مشكلة عابرة بل اصبحت خطرا يهدد بكارثة كبيرة على جميع المستويات سواء من الناحية البيئية او الصحية بكل ماتحمله من مخاطر رمي النفايات في الانهار والطرق والمجاري من انتشار للاوبئة والامراض والفيروسات .كما وتمثل هذه الظاهرة اساءة لمدينة بغداد وعمقها التاريخي والحضاري فهذه المدينة كانت في يوم من الايام منطلقا للاشعاع العلمي والرقي والحضارة اما اليوم فتنتشر النفايات في كثير من اماكنها مع غياب للوعي والتحضر لدى كثير من عامة الناس وسنتناول هذه الظاهرة ومخاطرها في هذا المبحث .

المطلب الأول انتشار النفايات في بغداد

:لقد بلغت ظاهرة رمي النفايات في الاماكن العامة مبلغا خطيرا حيث اصبحت النفايات تتكدس امام المنازل والساحات والتي تحول الى مكب للاوساخ في كثير من المناطق ولاسباب عديدة منها تاخر كابسات النفايات لمدة طويلة نسبيا قد تصل الى اكثر من عشرة ايام مايؤدي الى تراكم النفايات في الحاويات وحولها ونتيجة لذلك كثيرا ماتفوح الروائح الكريهة من شوارع المناطق السكنية ناهيك عما تجلبه تلك النفايات من الطفيليات والبعوض والذباب والقوارض وتقدر كمية النفايات الناتجة من بغداد في اليوم الواحد من ٨-١٠ الاف طن ويخلف الفرد الواحد من ١ الى ١.٢٥ كغم من المخلفات يوميا حسب احصائية رسمية (تقرير :بغداد تغرق بالنفايات ..حل خاص يخرج من عباءة الازمة ,موقع شفق نيوز) التحدي البيئي والخدمي المتزايد والمتمثل بتراكم النفايات في الاماكن العامة اصبح مشهدا متكررا بين شكوى المواطنين والتاخر في رفع القمامة وهو مايؤشر الى غياب الادارة المتكاملة والمستدامة للنفايات في ظل ارتفاع في كمياتها وتاثيرها المباشر على البيئة في العاصمة (تقرير :تحد بيئي يهدد صحة المواطنين ..النفايات في بغداد اطنان يوميا بلا ادارة صحية ومستدامة ,موقع طريق الشعب) ان انتشارالنفايات ومعالجتها بطريقة خاطئة لم تعد قضية خدمية عالقة وانما تحول الى ازمة خانقة تهدد صحة الناس وسلامة البيئة وفي ظل الغياب المتكرر لخدمات جمع النفايات في العديد من المناطق لجا البعض الى حلول خاطئة تتمثل باحراق تلك المخلفات المنزلية بالقرب من المنازل ماضاعف الخطورة وزاد منها (ادم محمود ,قضايا وناس ,تقرير :العراق :ازمة نفايات تخنق الاحياء وتفاقم المخاطر الصحية ,موقع العربي الجديد) ان هذه المشكلة تتعدى موضوع تقصير الجهات المعنية في معالجة النفايات الى قصور الوعي والثقافة لدى المواطن فكثير من الناس لايكترث بالامر ولايملك شيئا من الحرص لتتحول مسالة رمي النفايات من بقايا الطعام وقناني المياه واغلفة الطعام والحيوانات النافقه في الاماكن العامة الى امر عادي وهو

مايشكل مؤشرا خطيرا بوجود اعتياد على حالات لاتنسجم مع القيم والاخلاق والقانون وتمثل انحدارا في مستوى الوعي وخلق انطباع سيء لدى السواح والزوار الاجانب الذين يتجولون في كثير من المناطق الدينية والتراثية في بغداد التي كانت في يوم ما حاضرة العالم .وهو مايستدعي تدخلا عاجلا وحازما من قبل الجهات المعنية .

المطلب الثاني المخاطر الصحية والبيئية والجمالية

ان المعالجات الغير صحيحة للتخلص من النفايات له اثر كبير على رفاهية الانسان فالنفايات التي لايتم تجميعها تكون بيئة مناسبة للحشرات والنواقل التي تؤدي الى نشر الامراض وتفشي الاوبئة اضافة الى ا ن اللجوء الى احراق تلك النفايات يؤثر بشكل كبير على صحة السكان والذي يعانون من امراض الجهاز التنفسي خصوصا اولئك المعرضين لها تتراوح من امراض تنفسية خفيفة الى شديدة قد تؤدي الى الوفاة (الذهابي وهرهار,النفايات المنزلية بالدول النامية :التحديات السوسيو –اقتصادية والمخاطر البيئة .مجلة العلوم الانسانية والطبيعية ,ص٢٣) اضف الى ذلك ان تصريف النفايات بصورة غير صحيحة يؤدي الى اثار خطيرة على الصحة العامة كونها غالبا ماتسبب انتشار الامراض والاوبئة التي تفتك بالناس مثل الكوليرا والسل والاضطرابات البصرية وهو ماتؤكده الاحصائيات الصحية بوجود علاقة بين تراكم النفايات في داخل التجمعات البشرية وبين الامراض المعدية نظرا لما تحويه من كائنات ضارة تسبب العدوى (اكريم , واقع النفايات المنزلية في مدينة هون الليبية دراسة في جغرافية البيئة ,مجلة شروس) وهو مايحتم على الجهات المعنية اخذ الموضوع بعين الاعتبار وعدم تجاهل خطورة الامر نظرا لتراكم كثير من هذه النفايات في الاماكن السكنية في العاصمة بغداد وقيام بعض نابشي القمامة بالتعامل معها بشكل مباشر مما يعرضهم لخطر الاصابة بكثير من الامراض والاسهام بتفشيها .اما فيما يخص المخاطر البيئية فان تراكم النفايات يؤدي الى انبعاث الغازات الضارة والقوية خصوصا من النفايات العضوية كبقايا الطعام اضافة الى حرق النفايات في الاماكن المفتوحة بغية التخلص منها بطريقة غير صحيحة في ظل ضعف الرقابة او انعدامها وعدم وجود اجهزة لقياس حجم التلوث الناجم عن ذلك (محمد و الزهاوي ادارة النفايات والتغير المناخي , جامعة الزاوية .ليبيا ص ٢٣٢) كما ان تجمع النفايات وتراكمها يسهم وبشكل كبير في تشويه الجانب الجمالي للمدن وقد تحول منظر النفايات المنتشره امرا مالوفا مايؤدي الى تاثير كبير على الجانب السياحي (الفرجاني والغيثي,النفايات المنزلية الصلبة واثرها على السياحة ببلدية شحات ,مجلة كلية التربية – جامعة سرت ,ص ٢١٨) ان لرمي النفايات في الاماكن العامة اثار كبيرة وجسيمة يصعب حصرها وهو مايستدعي التعامل مع الامر بجدية .

المبحث الرابع الجهات المعنية وقصور السياسة الجنائية

سيتم خلال هذا المبحث التطرق الى الجهات المسؤولة عن ملف رعابة النظافة والبيئة في العاصمة بغداد ودورها ومهامها اضافة الى السياسة الجنائية المتبعة في معالجة المخالفات في موضوع رمي النفايات في الاماكن العامة ومدى فاعليتها واسباب عدم نجاحها في الكثير من مناطق بغداد.

المطلب الاول الجهات المعنية

اولا:امانة بغداد ودورها كجهة معنية :امانة بغداد هي جهة حكومة مسؤولة عن العاصمة بغداد تاسست لاول مرة خلال الحكم الملكي وكان اول امين لها ارشد العمري وللامانة نشاطات متعددة مثل اقامة الاحتفالات وتطوير العاصمة وتحسين مظهرها ويحدد قانون امانة بغداد رقم ١٦ لسنة ١٩٩٥ المعدل مهمتها في المادة الاولى "تتولى امانة بغداد تقديم الخدمات البلدية ضمن حدود مدينة بغداد بما يضمن تطورها بشكل مخطط يتناسب مع كونها عاصمة العراق للاهتمام بجمالية العاصمة ,توفير الماء الصالح للشرب ,المجاري ,تقديم الخدمات الالكترونية ,الاهتمام بنظافة العاصمة ,تعبيد الطرق ,الاهتمام بمشاريع العاصمة ,انشاء الجسور,تشجير العاصمة ,انشاء المتنزهات والحدائق العامة " وبالاضافة الى كون امانة بغداد الجهة الحكومية المسؤولية عن العاصمة بغداد فانها تضم في هيكلها التنظيمي عدد من البلديات المعنية بنظافة المدينة وجماليتها مثل دائرة بلدية المنصور ودائرة بلدية الكرادة ودائرة بلدية الصدر الاولى ودائرة المخلفات الصلبة والبيئية وغيرها (الموقع الرسمي لامانة بغداد)وفي الواقع كان هناك عدد من المبادرات للحد من انتشار النفايات في بغداد حيث سبق وان اعلنت وزارة البيئة بالتعاون مع الحكومة وامانة بغداد في العام ٢٠٢٥ عن اطلاق حملة للتوعية كما واعلنت تطبيق اجراءات قانونية مشددة بغية الحد من رمي النفايات في الاماكن العامة في العاصمة بغداد من ضمن جهودها للحفاظ على النظافة والبيئة وبلغت العقوبات العامة المفروضة على كل شخص يرمي النفايات في الاماكن العامة ٢٥٠ كغرامة مالية وستتضاعف حال تكرارها اضافة الى احتمالية ان تصل العقوبة الى السجن كما واعلنت عن مكافاة مالية لمن يبلغ عن المخالفين او من يقوم بتصويرهم اثناء القيام بتلك الافعال (تقرير :بغداد تطلق حملة صارمة لمكافحة رمي النفايات في الشوارع ,موقع كردستان ٢٤) ومع تلك الاجراءات فلازالت كثير من مناطق بغداد تعاني انتشار النفايات في الاماكن العامة وتحول كثير منها الى مكب نفايات اضافة لمعالجاتها

المضرة وهو مايؤشر الى وجود خلل وان مثل تلك النصوص يجب ان يحرص على تطبيقها على ارض الواقع سواء من خلال نصب كاميرات او تكليف لجان بمتابعتها اضافة لاهمية الدور التوعوعوي والتركيز عليه.

ثانيا :وزارة البيئة :وتقوم بعدد من المهام والاختصاصات منها:

١-اعداد الخطط والاستراتيجيات التي تهدف الى حمايةالبيئة والحفاظ على مواردها

٢-حمايةالبيئة بعناصرها الاربعة (ماء,هواء,تربة ,تنوع بيلوجي)من التلوث والتدهور البيئي

٣-الحد من مشكلة التدهور البيئي الناجم عن الزحف العمراني على الاراضي الزراعية

٤-النظر في القضاياوالمشاكل البيئية واتخاذ القرارات المناسبة

٥-اعداد الانظمة واصدار التعليمات الخاصة بالمحددات البيئية ومراقبة سلامة تنفيذها

٦-متابعة الاهوار وتطبيق سياسة التنمية المستدامة بالتنسيق والتعاون مع الجهات المختصة والمنظمات الدولية

٧-الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة

٨-اجراء المستوحات البيئية في مجال مراقبة نوعية المياه

٩مراقبة الانشطة الصناعية والخدمية

١٠-مراقبة التربة ومراقبة نوعية الهواء

١١-وضع اسس للادارة السليمة للمواد الكيمياوية والبيلوجية والنفايات الضارة والخطرة .

وغيرها من المهام الاخرى التي تدخل في مجال البيئة ونظافتها .(الموقع الرسمي لوزارة البيئة)

المطلب الثاني قصور السياسية الجنائية

:ان وضع القوانين والتعليمات ليس الحل الوحيد لمعالجة مشكلة ما لذلك لابد ان يكون بجانب ذلك تطبيق فعلي للقوانين اضافة الى اتباع الاجراءات التي تحد من ارتكاب تلك الافعال المخالفة للقانون بمعنى ان يكون هناك دور وقائي من خلال مراقبة الاماكن العامة اضافة الى الدور التوعوعي والذي يحد بشكل كبير من هذا الافعال .وفي هذا المبحث سنتناول الاجراءات العقابية الى جانب الاجراء الوقائي .

اولا :عدم تطبيق العقوبة الرادعة :ان مبدا الشرعية يفصل بشكل واضح بين الافعال المجرمة والمباحة وهي من اهم المبادئ لتحقيق العدالة للفرد والمجتمع وبالتالي فان الخروج عن هذا المبدا يترتب عليه المسؤولية الجزائية خصوصا اذا ماتم فرضها بشكل صحيح ووفق معايير محددة ان مبدا الشرعية يعني باختصار ان اي فعل او امتناع او اي نوع من انواع السلوك لا يعتبر جريمة الا اذا وجد نص قانوني يجرم ذلك الفعل او الامتناع او السلوك (مروه طالب محي حسن ,دور السياسة الجنائية في تحقيق العدالة الجنائية ,مجلة العلوم القانونية والسياسية ,جامعة ديالى ص ٥٧٦)وفي يخص موضوعنا وهي رمي النفايات في الاماكن العامة فقط تم تجريمه في اكثر من قانون حيث نصت المادة ١٤/اولا من قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ يمنع "تصريف اية مخلفات سائلة منزلية او صناعية او خدمية او زراعية الى الموارد المائية الداخلية السطحية والجوفية او المجالات البحرية العراقية الا بعد اجراء المعالجات اللازمة عليها بما يضمن مطابقتها للمواصفات المحددة في التشريعات البيئية الوطنية والاتفاقات الدولية ذات العلاقة الملزمة لجمهورية العراق ويشمل ذلك التصاريف كافة سواء اكانت مستمرة ام متقطعة ام مؤقتة واتخاذ التدابير اللازمة لمنع وصول التلوث من البر الى المنطقة البحرية سواء اكان عن طريق الماء ام الهواء ام الساحل مباشرة ام من السفن والطائرات" كما ومنعت الفقرة ثالثا من نفس المادة رمي النفايات الصلبة في غير الاماكن المخصصة حيث نصت على منع "رمي النفايات الصلبة او فضلات الحيوانات او اشلائها او مخلفاتها الى الموارد المائية " (الوقائع العراقية ,العدد ٤١٤٢ ,كانون الثاني ٢٠١٠) كما ونص قانون المرور رقم ٨ لسنة ٢٠١٩ وفي مادته ٢٥/ثالثا/ف "يعاقب بغرامة مقدارها (٥٠٠٠٠) خمسون الف دينار كل من "رمى النفايات والاوراق والسكائر في الشارع"(قانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٩)وبرغم وجود هذه المواد القانونية التي تجرم بشكل واضح واستمرار الافعال المتمثلة برمي النفايات في الاماكن العامة الان اننا نشاهد ان هذه القوانين لاتطبق في مناطق العاصمة بغداد وتخالف تلك النصوص القانونية على مراى الجميع فعلى سبيل المثال لا الحصر ان المجازر المنتشرة على الارصفة والتي ترمي بقايا الذبائح وجلودها وامعائها في الشوارع وفي مناطق تقع في قلب بغداد كذلك ان كثير من المعامل وحتى الدوائر الحكومية ترمي الفضلات في نهر دجلة دون معالجة وهو مايتسبب اضافة الى المخالفة الواضحة والصريحة للقانون بنشر الامراض والاوبئة والاساءة الى جمالية المدينة التي اصبحت في مظهر لاتحسد عليه حتى تحول جرف نهر دجلة الى مكب للنفايات حتى في الاماكن السياحية مثلا القريبة من شارع المتنبي في وقت تبقى هذه القوانين حبر على ورق.

ثانيا :ضعف البرامج التوعوية او انعدامها (الوقاية)

هناك علاقة وارتباط وثيق بين معظم المشاكل الخاصة بالبيئة وبين سلوك الافراد ومايملكونه من وعي بيئي ومدى تقديرهم لقيمة وجمال البيئة بغض النظر عن مستوى الافراد من الناحية الثقافية ويتضح ذلك من خلال الطريقة والكيفية التي يتعاملون بها مع النفايات و المخلفات (لؤي عدنان حسون ,التحليل المكاني للنفايات الصلبة في مدينة بغداد وتاثيراتها البيئية ,مجلة جامعة واسط للعلوم الانسانية, ص ٤٦١) ان البرامج التوعوية تلعب دور مهم في الحد من ارتكاب الفعل الضار او الجريمة .وتكون باتباع سياسة جنائية تعمل على تهيئة العوامل التي تحول دون ارتكاب الفعل ويعرف بالوقاية من الجريمة من خلال منع الشخص من ارتكاب ذلك السلوك من خلال القضاء على الاسباب والعوامل التي تؤدي اليه (مروه طالب ,مصدر سابق, ص ٥٣٩)ويعد الوعي البيئي امرا في غاية الاهمية كونه لايسهم بتعزيز تقدير المجتمع للمكان والطبيعة فحسب بل يتعدى ذلك الى تعزيز السلوك الصحي ويمكن ان تسهم البلديات في تعزيز الوعي البيئي باتباع وسائل الارشاد وبرامج تسهم في الحد من النفايات وعقد شراكة مع المنظمات المجتمعية واستضافة انشطة تسهم في ذلك وبالتالي تحقيق الغاية والاسهام في بناء مجتمع واع ومسؤول تجاه البيئة (محمد ابو عمرو ,الثقافة البيئية والدور التوعوي للبلديات تجاه المجتمعات المحلية٢٠٢٣ , ص ١٠٣١) ان الدور التوعوي في موضوع الاهتمام بنظافة الاماكن العامة في بغداد يكاد يكون ضعيفا جدا ان لم يك معدوما فبجولة قصيرة في بغداد ستجد غياب اللوحات والاعلانات التي تشجع على الاهتمام بنظافة المدينة وتلك التي تنشر الوعي في هذا الموضوع كما ان هناك غياب للندوات والمحاضرات في دوائر الدولة والتي تشجع المواطن على الاهتمام بنظافة المدينة والمناطق السكنية لما يمثله من ارتقاء بالوعي وحرص على جمالية المدينة .ان الواقع يحتم تظافر الجهود بين الجميع وان لايقتصر الامر على دائرة معينة بل العمل على نشر الوعي وتبنيه من اعلى مصادر القرار وايلاءه الاهتمام المطلوب بغية اعادة بغداد الى رونقها وجمالها .

قائمة المصادر

١- مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ٢٠٢٦ ,المجلد ١٦ العدد ٢ .ص ١٧٥١, حسن خنجر عجيل

٢-مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ,السياسة الجنائية في مواجهة جريمة التحرش ,المجلد ١٦,العدد٣,ص ١٩٩ اذار ٢٠٢٦

٣- المجلة السياسية الدولية العدد (٦٤) ص ٣٩٨ ,الوعي البيئي كاداة لسحر عبد السادة دريعي,الوعي البيئي كاداة للسياسة العامة لادارة النفايات في العراق

٤- رياض مرار سلمان ,واقع النفايات الصلبة في العراق والحد من اثارها البيئية ,مجلة سومر للعلوم الانسانية عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الثالث للعلوم الانسانية والتربوية والنفسية الذي اقامته الجامعة للفترة من ٢٤-٢٥ نيسان ٢٠٢٤ القسم الثالث. ص ٢٥٣

٥- ص٥١٣ ,واقع النفايات المنزلية في مدينة هون الليبية دراسة في جغرافية البيئة ,مجلة شروس العدد الرابع يونيو ٢٠٢٤ ,عبد العزيز مفتاح مبلاد اكريم

٦- ندى خليف محمد و رياض دحام طوكان ,دور الوعي البيئي لدى الاسرة العراقية في التخلص من النفايات الصلبة (مدينة الرمادي-حي العزيزية,)مجلة المخطط والتنمية ٢٠١٧)ص٣١٤

٧- التباين المكاني للخدمات البلدية (ماء ,مجاري .نفايات بلدية , اسراء موفق رجب ,مجلة كلية المامون ,العدد الثاني والثلاثون ٢٠١٨ص ٣١-٣٢)

٨- الحماية الجنائية للاديان , محمد احمد عطية علي الشيشي ,رسالة دكتوراه جامعة عين شمس .٢٠١٧ ص ٧٩)

٩- الممتلكات العامة وثقافة المجتمع ,موقع العتبة العلوية -قسم الشؤون الدينية ,https://tableegh.imamali.net/)

١٠- المدلول السياسي لازمة النفايات ,مهى بوهلال عبيد ,قضايا سياسية ,العدد ٧٣, ٢٠٢٢ ,وزارة التعليم العالي والبحث العلمي -جامعة النهرين ,ص ٢٤٦-٢٤٧

١١- الحكومة عالقة بن اكوام النفايات والازمة السياسية تنتظر حلا ,محمد علي رعد ,٢٠١٥/٧/٢٩,موقع العهد الاخباري , https://archive.alahednews.news/

١٢- ازمة النفايات في لبنان ...وجه اخر لتعقيدات المشهد السياسي ,سالي جابر,٨يوليو ٢٠٢٥ ,موقع رصيف https://raseef22.net/)

١٣- التلوث الصناعي يجعل عاصمة بنغلادش "غير صالحة للعيش "تقرير ,اس ام نجم ساكب ,الاناضول ,٢نوفمبر ٢٠٢١,موقع اي اي https://www.aa.com.tr/ar)

١٤- ممارسات ادارة النفايات في مكب دكا:معالجة التلوث الحضري والمخاطر الصحية ,دراسة .شهريار حسن ومحمد عزال شودري ورافيول علم ومارزوكا احمد راضيا وسلمى اختر اورميه وبريانكا سلطانه هيما وديلوفا توز جيرين ومحمد سييف الاسلام وحسناء هينا سارة وشاكيل احمد وزاهد القيوم ومحمد تنوير حسن واكرم مظهر الاسلام ومنيبور رحمن ,٢٨يوليو ٢٠٢١ النشر على موقع ,https://journal-buildingscities.org /

١٥- مقال:نفايات العالم تحاصر دول اسيان ومستقبل سنغافورة بلا مخلفات ,محمد غروي .كاتب وباحث في الشؤون الاسيوية ,الاربعاء ٣١مارس ٢٠٢١ ,على موقع الانتدبندنت عربية ,https://www.independentarabia.com /

١٦- صحيفة الشرق الاوسط ,تقرير ,سنغافورة تدخل سباقا مع الوقت لانقاذ "جنة النفايات " ,٣١يوليو ٢٠٢٣ ,موقع الصحيفة (/https://aawsat.com

١٧- التخطيط البيئي في ادارة النفايات بالمملكة الاردنية الهاشمية :دراسة حالة مجالس الخدمات المشتركة , ص ٤٧٩ , تركي عبد الله تركي عبيد ,مجلة العلوم الانسانية والطبيعية ,التصنيف:NSP

١٨- تقرير -بغداد تغرق بالنفايات ..حل خاص يخرج م عباءة الازمة .شفق نيوز-بغداد بتاريخ ١٣-٩-٢٠٢٥ , https://shafaq.com/ar

١٩- تقرير :تحد بيئي يهدد صحة المواطنين ..النفايات في بغداد اطنان يوميا بلا ادارة صحية ومستدامة ,موقع طريق الشعب https://www.tareeqashaab.com ,١٠ اذار ٢٠٢٦

٢٠- ادم محمود ,قضايا وناس ,تقرير :العراق :ازمة نفايات تخنق الاحياء وتفاقم المخاطر الصحية ,١٨ ديسمبر ٢٠٢٥ - العربي الجديد (/https://www.alaraby.co.uk/society

٢١- مجلة العلوم الانسانية والطبيعية - Humanities & Natural Sciences Journal زهرة الذهابي ,عبد الله هرهار تاريخ النشر ١-١١-٢٠٢٣ ,النفايات المنزلية بالدول النامية :التحديات السوسيو -اقتصادية والمخاطر البيئة .المجلد ٤ , العدد ١١ ,ص٢٣

٢٢- واقع النفايات المنزلية في مدينة هون الليبية دراسة في جغرافية البيئة ,عبد العزيز مفتاح ميلاد اكريم ,مجلة شروس ,العدد الرابع يونيو ٢٠٢٤ص ٥١٨

٢٣- ادارة النفايات والتغير المناخي , زينب محمد ورمضان الزهاوي , جامعة الزاوية .ليبيا ص ٢٣٢

٢٤- زينب محمد ابريدان الفرجاني ,عبد الرحيم عبد الله فرج الغيثي ,النفايات المنزلية الصلبة واثرها على السياحة ببلدية شحات ,مجلة كلية التربية -جامعة سرت ,المجلد ١,العدد ١,يناير ٢٠٢٢ ,ص ٢١٨)

٢٥-(الموقع الرسمي لامانة بغداد ,https://amanatbaghdad.gov.iq/ar

٢٦-(تقرير :بغداد تطلق حملة صارمة لمكافحة رمي النفايات في الشوارع ,٢٨-٨-٢٠٢٥ ,موقع كردستان ٢٤ , https://www.kurdistan24.net/ar

٢٧- الموقع الرسمي لوزارة البيئة ,https://moen.gov.iq/ar

٢٨- مروه طالب محي حسن ,دور السياسة الجنائية في تحقيق العدالة الجنائية ,مجلة العلوم القانونية والسياسية ,الممجلد الثالث عشر العدد الثاني ٢٠٢٤ ,جامعة ديالى ص ٥٧٦

٢٩- الوقائع العراقية ,العدد ٤١٤٢ ,كانون الثاني ٢٠١٠

٣٠- قانون المرور رقم ٨ لسنة ٢٠١٩ ,الوقائع العراقية العدد ٤٥٥٠ ,السنة الحادية واستون ,٢٠١٩/٨/٥.

٣١- التحليل المكاني للنفايات الصلبة في مدينة بغداد وتاثيراتها البيئية (دراسة تحليلية لمواقع الطمر الصحي) ,لؤي عدنان حسون ,مجلة جامعة واسط للعلوم الانسانية ,السنة ٢٠٢٥, ص ٤٦

٣٢- الثقافة البيئية والدور التوعوي للبلديات تجاه المجتمعات المحلية٢٠٢٣ ,محمد ابو عمرو , ص ١٠٣١ , مجلة العلوم الانسانية والطبيعية ,المجلد ٤ ,العدد ٣, ٢٠٢٣

الاستنتاجات

١-استنتج الباحث ان كثير من مناطق بغداد تتراكم فيها النفايات واحيانا تعالج بطريقة خاطئة تسبب ضررا اكبر من خلال حرقها مثلا .

٢-ان هناك نصوص قانونية تجرم رمي النفايات وتنص على معاقبته لكنها في الحقيقة لم تفعل في الشكل المطلوب الذي يسهم بمعالجة المشكلة

٣-ان الدور التوعوي له اهمية كبيرة لكنه غائب بشكل كبير.

٤-ان هناك تجارب لدول مع مشكلة النفايات واثرت عليها بشكل كبير وتسببت بازمات صحية وبيئة وهناك دول تعاملت مع موضوع النفايات بطريقة صحيحة في المقابل فان الجهات المعنية في بغداد وعلى مايبدو لاتتعامل كثيرا مع الامر بجدية والاستفادة من تجارب الدول .

التوصيات

١-يوصي الباحث بضرورة تفعيل النصوص القانونية للحد من رمي النفايات في الاماكن العامة .

٢-يوصي الباحث بتطوير الجانب التوعوي لتنبيه المواطن الى خطورة رمي النفايات في الاماكن العامة من خلال نشر اللوحات في الطرقات وبث برامج تشجع على الاهتمام بنظافة المدينة والحث على اقامة ندوات في الدوائر لتثقيف المجتمع.

٣-يوصي الباحث بان تدرس مادة للتلاميذ تعنى بموضوع الاهتمام بالنظافة ورمي النفايات في الاماكن العامة والاهتمام بجمالية المدينة .

٤-الاستفادة من تجارب الدول التي عالجت مشاكل النفايات كمصدر للالهام .

٥-يمكن ان تتحول النفايات الى مورد اقتصادي من خلال الاستفادة من بعض النفايات وتدويرها.